M A LIBRARY, A M.U
AR6406

الرسائل الثلثة

الروحة الميادة (وغيرها)
للملا محمود الجونفوري

٦٢٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم

فصل في اثبات الهيولى

اعلم انه قد تقدم قبل الخوض في نفي البرهان على وجود الهيولى الاولى في الاجسام مقدمات ينبغي ان يتيقظ للبرهان الآتي

ان الانفصال الثابت للاجسام المفترقة بسيطة كانت او مركبة انما هو بسبب ما يحل بينها من الجزء الذي لا يتجزى الذي يسمى بالخلاء

ما يحل بينهما من الشكاك بل كما شوهد ذلك لان المقادير الحالة في الجسم التعليمي المسطح والمجسم خرجت من القوة الى الوجود

عن نسبة وجود بعضها الى بعض فظهر ان انفصال اشياء الممكن في مرتبة وجود ذاته متصلا فيكون لامحالة امتدادا ما ان كان

فاوضع او هو نفس امتداد الذي لا يتجزى لكان في وضع ثم انه بعد تلك المرتبة يحل المقادير مستقيم المرتبة

مساحة هي الجسم التعليمي متكما بابعاد ثلثة موجودة كما في الممكن ومفروضة كما في الواجب

الملاقاة المتصلة في المفارق او في المتصل من الجزء الذي لا يتجزى الذي لا يتجزى محالا

متصلة للجزء الذي لا يتجزى والجزء الذي لا يتجزى انما اتصالها بالمتقابلة بالجهة المتصل بالذات فانه اتصاله

في ذاته يستتبع التعليمي المتصل وهو اتصاله ومتى يتقطع المتصل لم يكن اتصاله نهايتها هي ذاتها هي في الوضع بل

والتحرك بسيم بعضها والتدريجي على المسافة متصلة تحركة متصلة متقدة زمان متصل الثاني الجسم المفروض مع اتصاله في ذا

يصح ان تفصيل ويفكك لاثبت ذلك بشهادة محسوس حال ان الكون شيء يجاري الانفكاك عليه كلا واجب الجسم

الفصل والانفكاك

الاجسام فقول ان الجسم كما هو قابل للقسمة الوهمية قابل للقسمة الخارجية فقول الاجسام في الجهات كما تقول

يلزم قول الكيتوس والشهور في بيان ان كل ان منه الوهمية تحدث في كل واحد من تلك الاجسام المقدرة التي هي

الاشياء جزئين متشابهين ومتشابهين بالكل والقسم الاخر الموافق له في الطبيعة فيجوز على الجزئين من جسم

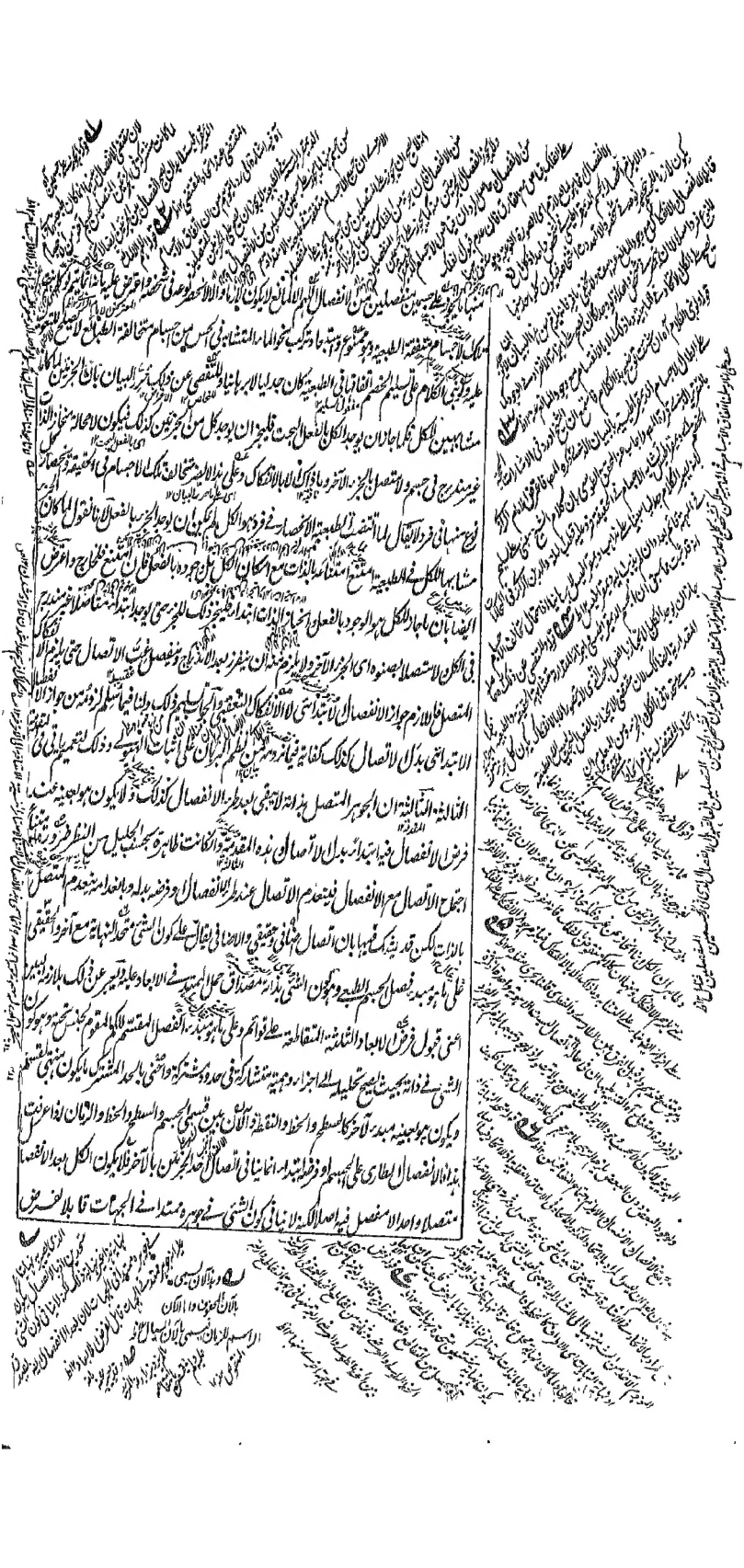

الابعاد وهذا الانفصال الطارئ اما المبتدأ اما لا يجدا لوحدة الاتصالية بل يعقبها او يوجد ابتداء بدلها الكثرة
المقابلة لها ويجوز ان يكون لهما موضوع مشترك ثابت في الحالين فان الجزئين وان انفصلا فكل منهما جوهر متصل
في ذاته بالمعنى الذي مر فصل الجسم وان لم يكن متصلا مع الآخر فلا زائل هو الاتصال الاتفاقي وحدة الاتصال التي تقتضي
الانقسام فالمنتفي عن كل من الاثنين ليست هذه الوحدة الاتصالية والكثرة المقابلة لها بل امتناع الانفصال في
بالذات للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وذلك لان ما في الكل شخصا من الجوهر المتصل بالذات كما انه والهواء شخص
واحد من الطبيعة موجود بالفصل واذا امتنع على الاثنين كل ادون فضل ابتداء بدل الاتصال فلا شك انه تحصيل شخصان
متخالفان بالوجود فمع الوحدة الاتصالية وحدة شخصية ومع الكثرة المقابلة للاولى كثرة مقابلة للثانية فاذا كان المتصل
بالذات اعني انعدام الاتصال الذي بين جزئين مقدارين منقسمين انعدام الوحدة الشخصية الاتصالية التي هي بل المتصل
بالذات وبهذه المقدمة كان المتمسك الذي صورتها وقياسها ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها بالوجود متنافيتان
على موضوع واحد وتبدلا بان يفرض فيه احدهما ، بدل الاخرى ابتداء يرجع الاشتراك في الموضوع بل بزوال
كل بزوال الموضوع وانفرض احدهما مكان الاخرى تختلف ذات الموضوع وذلك بوجهين الاول ان الشخص الذي
لم يكن هو الوجود بالحمل الاولي الذاتي او الشائع الصناعي الكنه كما عرفت فاني موضوعا لبساطة في نحو الوجود والحاصل دلالة
ان بطلان وجود الشيء الخاص هو بقي ذلك الشيء بوجود آخر او وجودات اخر تتوالب عن وجود الاول لانه ليس الوجود بعده
واختلاف في ذاته بل تباينا بعد وتخالف بالاضافة الى موضوعات متعددة ومختلفة فهو بوجوداته موضوع ذلك الموضوع فان
بطل فانما يبطل بطلان الموضوع فاذا فرض بطلان وجود وحدث وجود آخر لم يكن موضوع الحادث عين موضوع الوجود
فلم يكن هيئاك توارد وتعاقب للوجودات على موضوع واحد وهو الوجود بل فرض الشيء هيئا الوجود الذي وجود آخر
بل ما ان يكون الموضوع وجودا آخر عين الوجود الذي له او يكون موضوع ذلك غير موضوع هذا واذا فرض ذلك في الوجود فذلك الوحدة الشخصية
والكثرة المقابلة لها لا يجوز ان تتوارد على موضوع واحد بتبدلا ولا في الفرض ابتداء الثاني ان الوحدة الشخصية والكثرة المقابلة
لها لا توارد على موضوع مستمر الذات وتبدلا ولا في الفرض ابتداء الثاني بل الوحدة الشخصية تكفلا على الاول وكذا
فصل الجزء الذي كفلا على الثاني وذلك يجري على الاستحالة واذا تبدلا بان تعدمت ان الوحدة الاتصالية التي هي بل المتصل بالذات والكثرة
المقابلة لها يتبع تعاقبا المتصل بالذات واوجدتا بدلا فيجوز ابتداء ان يوجد احدهما ثانيا للوحدة الشخصية والكثرة المقابلة لها وقد تبين امتناع التعاقب

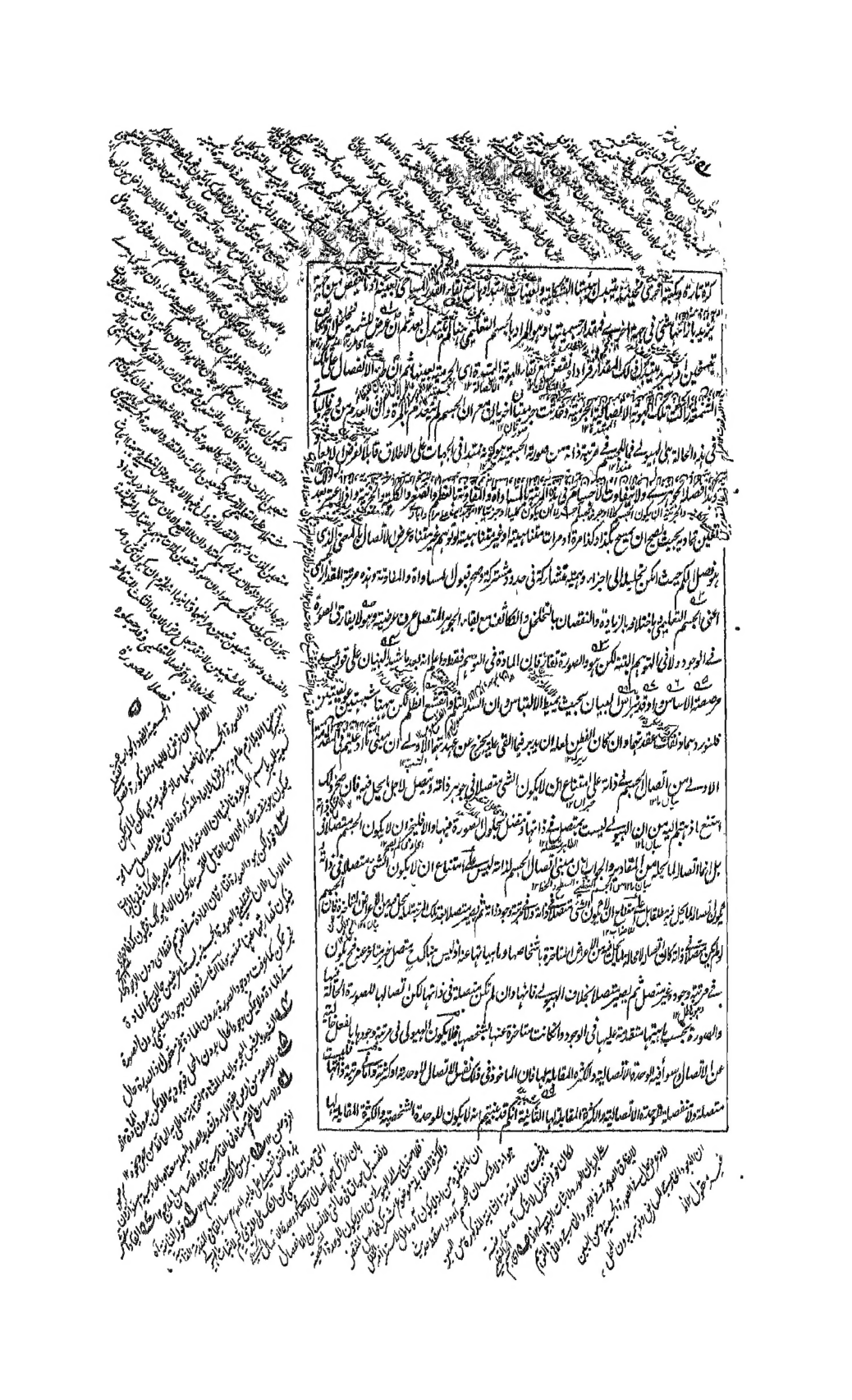

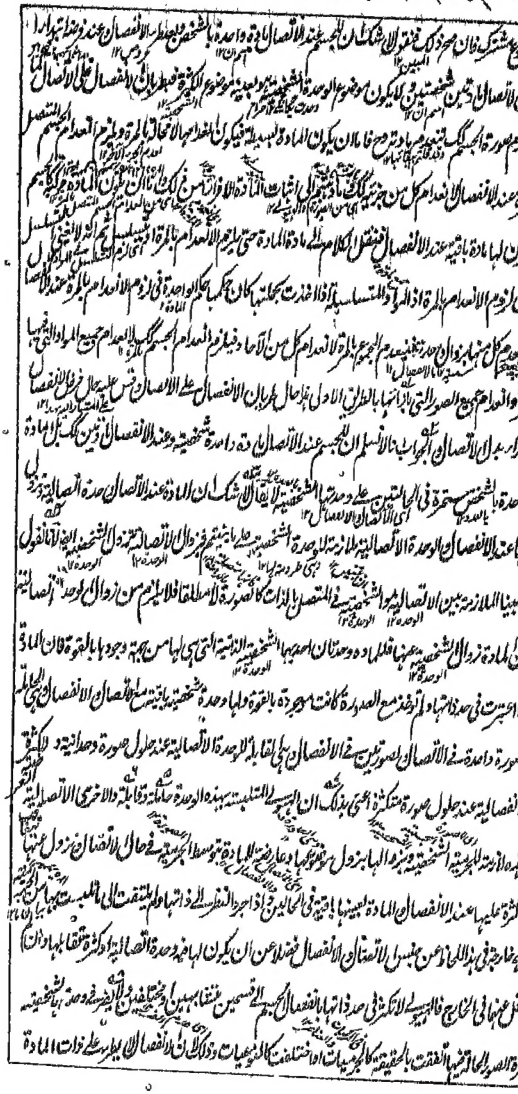

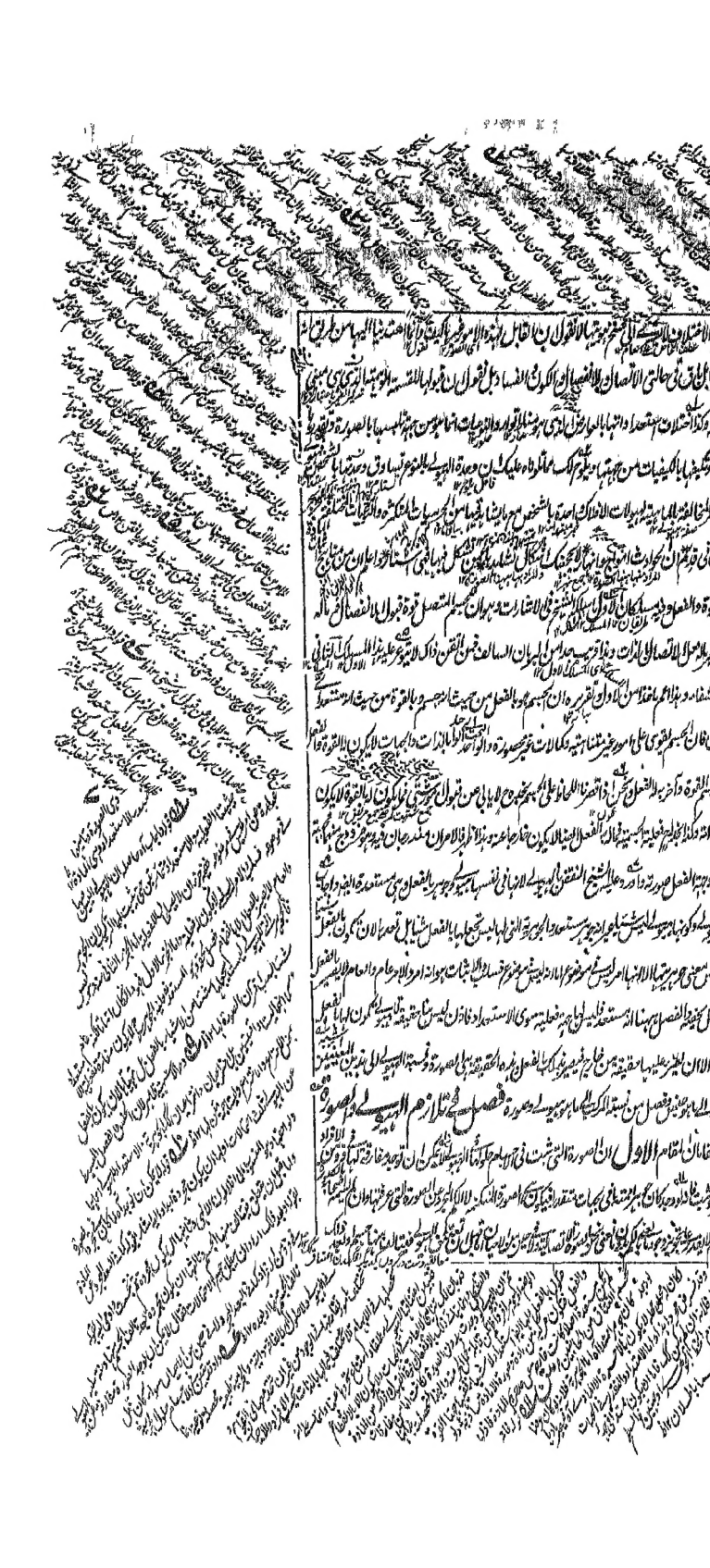

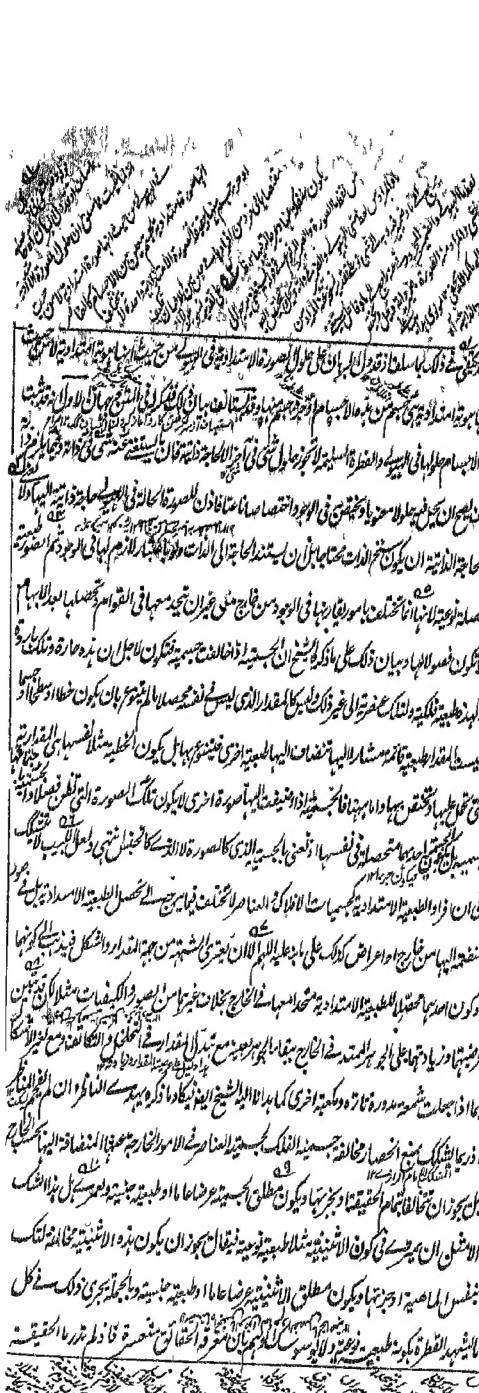

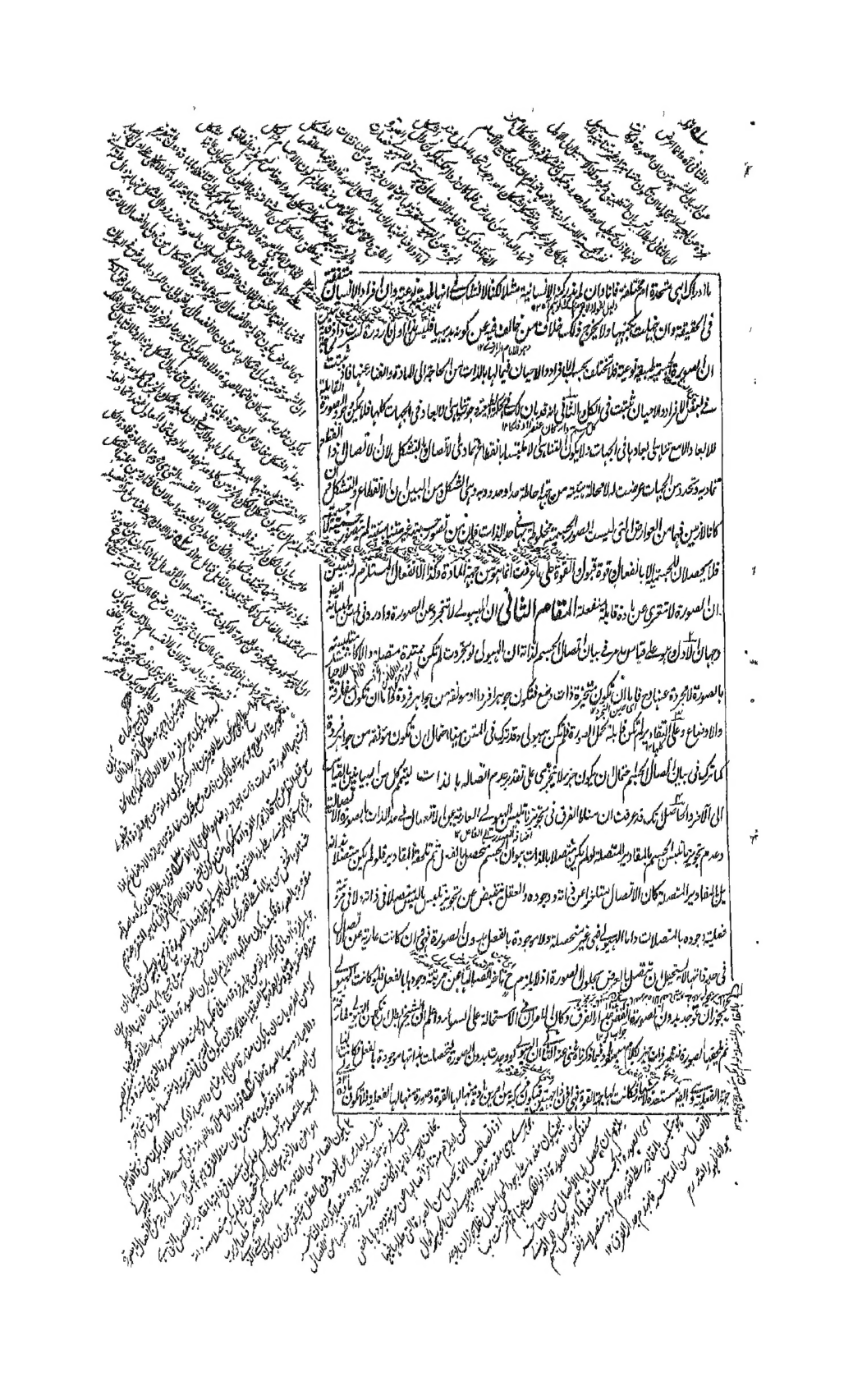

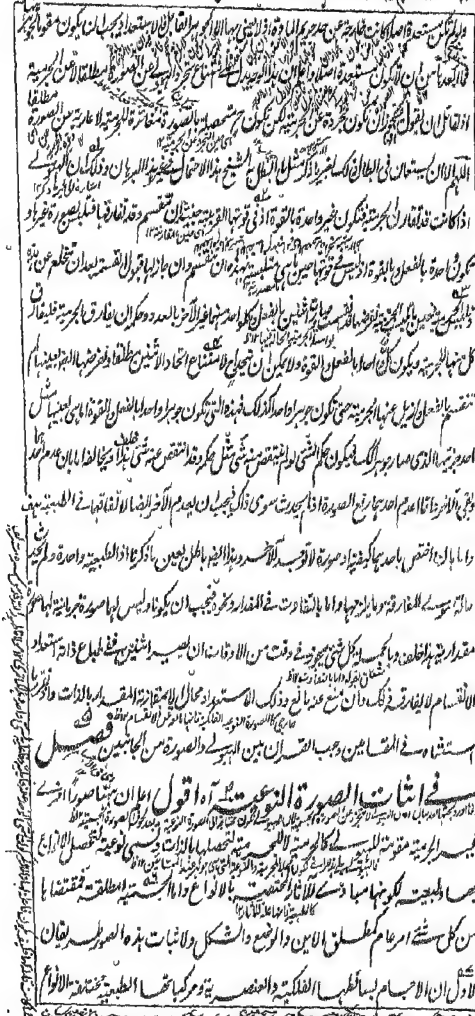

فتحصل حقائقها المختلفة بالنوع لا يكون الجوهرية لاتحادها بالنوع في الاجسام كلها ولا بالهيولى لما في الاعراض فهو بما فارقه جوهرا بالاشارة

واما في الاجسام عموما فان الهيولى بما هي قوة لذاتها وان تخلصت بالهيئات فلا يكون تحصل الحقائق المختلفة بها الان هو بسبب

فاك ان امتازت بما هيتها عن هيولى فاك آخر وعند لكنا لا نشك في ان لكل فلك هيئة متحصلة بالفعل ممتازة عن

سائر الهيئات الاجسامية فالكون تحصلها بالهيولى لا بها وان امتازت عن سائر الهيولى بالهيئات فانما من حيث انها الاصورة وتحصل الفعل لا بها لان لها تحصلا بالفعل من جوهرها الجوهرية انما تحصلا بها لا فلكا فالهيئة من امور عرضية الى

ان الاجسام مختلفة بالنوع والآثار مثلا منها ما يحدد جهات لمحركات المستقيمة ومنها ذوات الهيئة مختلفة في الاعراض

والاثنين منها ما هو سبب عن الكيفيات الاربع المزاجية ومنها ما تقتضي كيفيتين منها غير متضادتين ومن تخالف ذلك فالهيئة للوازم

والآثار مبادئ مختلفة نشأ ذوات الاجسام ولا يست صورا الجسمية المتحدة مطلقا ولا هيولى لانها المتحدة في العناصر بل امور اخر

اعلم ان ههنا اشكالا لا بد من دفعها وذلك على نحوين الحوالة اول لاسباق الكلام فيه فيجيء الحوالة اول من طريقي اثبات الصور النوعية

وذلك من وجهين الاول ان البسيطة المتقومة بالصورة النوعية فلو كان مبدأ كل صورة اخرى لما بينه تقوم لها لصورتين الحاصلتين

منع بطلان اللازم مطلقا وانما المتنع تقوم المادة بصورتين من جنس واحد وذلك غير واحدة وانما اذا كانا من جنسين مختلفين

ونوعية فان الجوهرية تصور بالمعنى المتصل وتحصلها جسما مطلقا والنوعية تصور اذات مبدأ سيل مستديرة ذات مبدأ سيل مستقيم مثلا

او كانا في درجتين ان كانا من جنس كما في المركبات فان هيولى البسائط العنصرية متصورة بصور بالطبيعة وذلك الصور باقية

فيها عند التركيب ويكون مجموع العناصر مقتضيا بنائية ويحفظ عليها المزيجية في درجة ثانية والحاصل مختلف بالنوعية في الثانية

صورة الفلزية البسيط على صورة النوعية من جنس حامل ثم ان الجوهرية متقدمة على تقوم الهيولى على الطبيعة بعضها

والحق عكس فيها وانما كانا طبيعتين تحصلتين غير ان الجوهرية بسيطة فصل الجسم المطلق والطبيعة بسيطة فصل نوعه

اذ يجوز ان يكون اختلاف انواع الاجسام بالاعراض دون الصور امتناع دخول الاعراض في تقوم الجواهر مطلقا ممنوع

فلم تقوم الجوهر بعرض تقوم محال للزوم الدور ضرورة تقدم الجوهر على العرض مطلقا الكل الحمل على الحال للتقوم بجوهر فرض تقوم

التقوم بحثيات وبغير فيه تقوم بها فالتقوم جوهر آخر وذا يتسلسل ثم تقوم الجوهر بالعرض ان لم يكن محالا مطلقا فانما

لكن الشارة السليمة التي تتعذر على نظيره ملكة الجدال عليها الا شهر اجيب ان يحصل من اقتران مقولتين مبهمتين الا مقولة الجوهر

وشيء من مقولات العرض ماهية حقيقية وحدانية نوع تحصل طبيعي نحو ما يحصل بالاعتبارية نوع صناعي

حتی الامکان بصدور بانی در جمیع واحدة قابلة ستند دبالی الصورة واحدة فاما ان یستند الی الصورة واحدة بسیطة او مرکبة فالاول فصل
متصل صدور الکثیر عن الواحد البسیط الا والی صورة واحدة بسیطة او مرکبة فالاول فصل متصل صدور الکثیر عن الواحد البسیط الا والی صورة واحدة بسیطة او مرکبة فالاول
شے و جزو واحدہ و اجزاء نہا تستند الی صورة واحدة لکن لیس من شرط الواحد بل شرط الواحد وجہات مختلفة مستلزما نہا تقتضی الحکم
بشرط الکون فی المکان الطبیعی والسکون فیہ والحرکة الیہ صدور الجسم المرکب والشکل المخروط متناہی الابعاد مع قبول المادة الانقطاع
فیہا عن صدور ما بعدہا منہا صدور الکثیر عن الواحد من اعتبار شرط الواحد وجہات مختلفة وامامہ عینا یا فلان نقول ان الکثیر
عن الواحد الاول من حیث ہو واحد الا ان الکثیر عن الواحد من حیث ہو واحد لا یقبل الانقطاع ما دام الواحد باقیا
وسائلہ وتر الواحد فیہ صدور ما بعدہا منہا صدور الکثیر عن الواحد من حیث ہو واحد لا یقبل الانقطاع ما دام الواحد باقیا
الاول وسائلہ وتر الواحد فیہ صدور ما بعدہا منہا صدور الکثیر عن الواحد من حیث ہو واحد لا یقبل الانقطاع ما دام الواحد باقیا
الی الصور من قبیل استناد بالی العلل الجاعلة فصل فی ترتیب البسیط والصورة فی سلسلة
الکون
قلت کانک بعد بتعیین آہ اقول لاثبات ان الصور جمیعا بتہ باسرہا مسبوقة بالمادة الحاملة فی مادة قابلة
لما وجہ علمت ان الشی لا یمکن ان یکون فی آخر الامر وہناک ما ہو ذاتہ ظرف لک فی صورة مفتقرة الی المادة افتقار المعلول
الی العلة القابلیة لیس غیر حیثیة ما ہی ہی بیان آخر وانما مفتقر فی الصورة لفقر الجمیع الدال علی الامکان اذ لا معنی لک عن سبب ما
قد علمت ان المادة انما ہی حدوث ما ہیة الصورة اذ لا معنی لہا الا ہذا القابل لو کان لہا مع القوة جہة فعلیة لکانت مرکبة من مادة
وصورة لا مادة اولی واتت تعلم ان الموجود بالفعل لا بد وان یکون محصلا او لا یکون شیئا موجودا بالفعل فہا: المقدم من تحصل
والملحوظ تحصل من خارج فاذا کان فی حد ذاتہ بالقوة یحتاج فی وجودہ الی محصل خارج عن جوہر ذاتہ یتحصل للامکان بتمام علل
والا یحتاج الیہ کما ان الجسم یلزم الاین والا یحتاج الیہ فان الجسم المتحصل فی ذاتہ فیمکن ان یوجد من غیر افتقار الی الاین
ویستلزم الاین ویستدعیہ بخلاف المادة اذ لیس لہا تحصل فی ذاتہا وانما ہو بالقوة فکیف یستدعیہ فی الوجود وبدون تحصل
حتی تستلزمہ فیجب قیامہ بالفعل فثبت ان البسیط الیط مفتقرة الی الصورة واذا ثبت الحاجة من ہنا تبین فتقول لیس شی منہا
یفتقر فی تحصلہ الی الآخر حتی یکون شی منہا مقوما بوجہ ما بل کل صورة ما حاصلة فی الآخر فالآخر متحصل
والمتحصل ان المادة الاولی بکلیتہا تشتد بوجہ ما بالقوة الآخر اذ لا بد من ہیولی ما حامل لہا صورة ما لیکون فیہ
شی منہا بالفعل لا بحیث وقد تقتضی ذلک عدم التضاد بینہا والکان ذلک محالا بینہا فی الاسلوب نسلکہ بالفعل
والمعلول لا یحیث وقد تقتضی ذلک عدم التضاد بینہا والکان ذلک محالا بینہا فی الاسلوب نسلکہ بالفعل
ولذلک لا یتعرض لہ فی المتن یعلم ان ذلک ظاہر من ثبوت الافتقار بینہما او لافتقار شی من المتضادین

بدون محاط الحلول في القابل لها تخصص يكون متصفة في فرد ولا يصور بتلك الصورة حتى تحل تارة ودون اخرى وان
الى المادة الطبيعية فانه يصح
لم يكن لها تشخص الا لحاجتها فاعلم انها في المادة فكيف يتصور تعلقها بها الى المادة المتقدمة على حلولها فيها الى تشخصها فنحن عندنا
حلول طبيعة نوعية في الجملة وان النفس بحاجتها من حيث وجود نفس الطبيعية الى المحل حتى يجب ان يكون محله لذاته متأخرا عنه
لكنا نقض بحاجتها اليه لولى للزم من ثبوت احتياجها في الوجود ثبوت احتياجها في الماهية فان قلت المراد بالحاجة الذاتية في قولهم الحلول
لا يكون الا لحاجة ذاتية اليهم الحاجة بحسب الوجود وانما يتبادر عند الاطلاق الحاجة بحسب الماهية النوعية
في الحلول ان صدر بحسب الماهية فاذا ثبت حلولها استلزمت المحل لذاته واحتاجت اليه بحسب تلك الحيثية مطلقا وهذا حكم كلي يدخل
تحته الصورة على انك قد علمت ان برهان اثبات المادة يقتضي بحاجة الصورة في مطلق الفوقية اليها وايضا قد علمت
ان لزوم الحلول لها من حيث انها في التقاسم المتشكل الا ما بين لها في المادة فان قلت يجوز ان يكون الطبيعة لا حاجة
الى المحل في وجودها في انفسها وفي وجودها لا يكون الا في محل فيكون الحلول فيه لا لذاتها بل لوجود ما هو في محل فيكون
لكنه فاسد لان الحلول ليس كمالا للطبيعة بالذات بل النفس الحيوانية في الوجود ومن ضرورة حاجتها في وجودها ونفسها او في وجود لازم لها
الى محل يقوم هي او لازمها فان لم تحتج هيولا طبيعة ان يستدعي هي حلولا او حاجة ضرورة ذلك من خارج فحصل من ذلك ان كل فرد
من الصورة من حيث انه فرد مطلق لا من حيث انه هذا الفرد محتاج في وجوده الفردي الى طبيعة المادة بل الى فرد ما منها اليه وذلك
لان المحال تشخص تشخص المحل والمحل المشخص حاملا للشخص من المحال لا بين المشخصين فلزم ان المحال المشخص محتاج الى المحل
المتشخص محتاج اليه فاذا اعتبرت الصورة من حيث مطلق الفوقية كانت محتاجة الى المادة من حيث هي ومن حيث مطلق الفوقية
لا بد ان يكون ان الفرد المطلق من المحال يحتاج الى فرد مخصوص من المحل اما اذا اعتبرت من حيث خصوص الفوقية كانت
محتاجة الى فرد خاص من المادة ضرورة ان تعين المحال الاخرى ان هذا الفرد من الصورة لا يكون الا في هذا الفرد من المادة
من المادة المستعدة فتحتاج اليها من حيث هي هذه المادة فذا كلية ما في جانب الصورة هذا المادة فهي بهذا هي هذه
وبهذا هي مادة ما وبهذه المادة تحتاج في الوجود الى الصورة من حيث هي صورة فلا من حيث هي صورة ما او بهذه الصورة
من حيث هي هذه
اعني ان المادة من حيث الطبيعة ومن حيث الفوقية بعمومها او خصوصها محتاجة الى الصورة من حيث الطبيعة لا من
بعمومها او خصوصها وذلك لتأخر الصورة من حيث الفوقية على العموم او الخصوص من الابهامي من حيث الطبيعة
فظهر ان من حيث الفوقية على العموم البتة وعلى الخصوص ان اعتبرت الصورة فذلك على ان الصور الشخصية

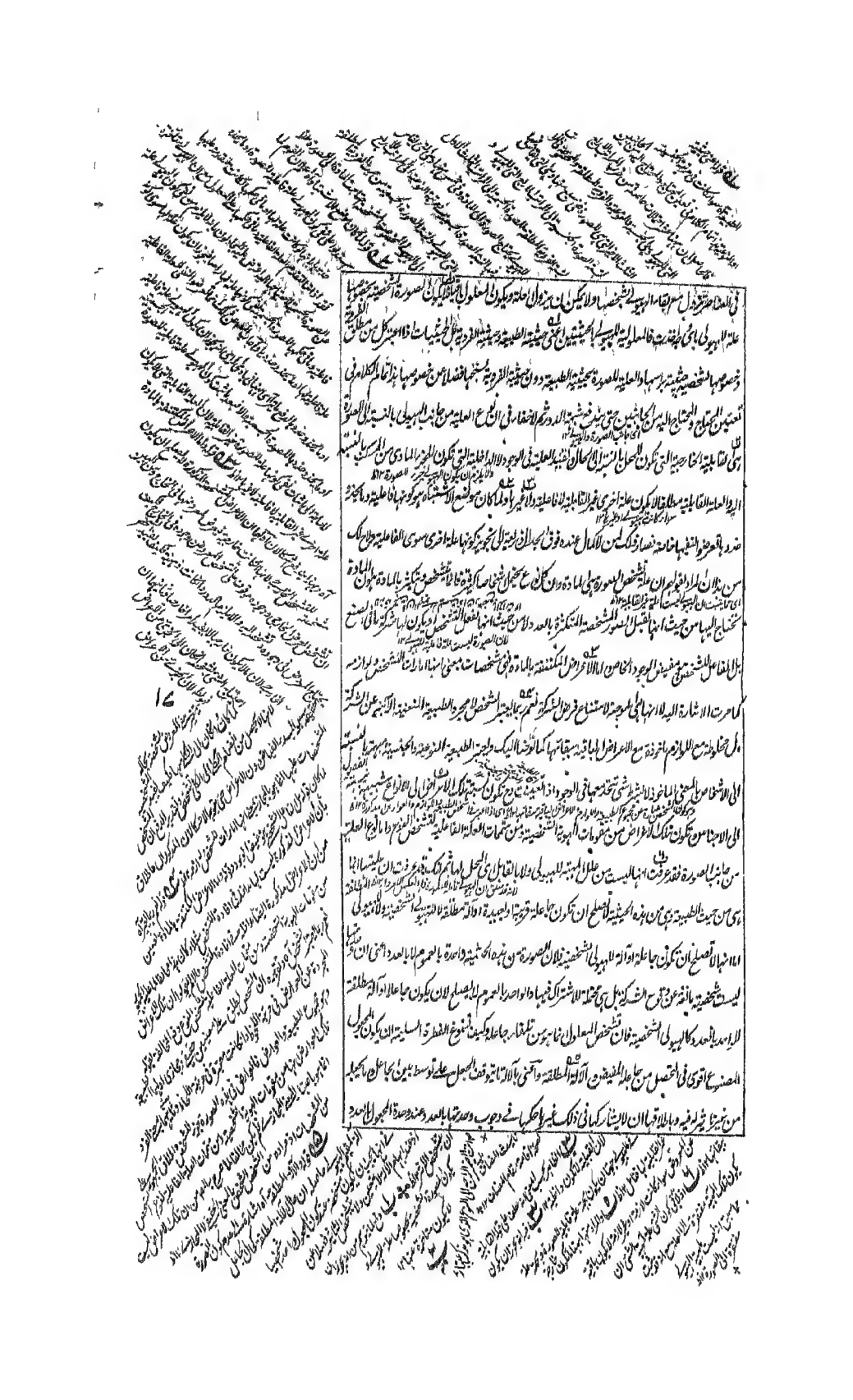

حكم الحاصل فليست تشخص الامر بهام المتوسط الوصل لما تقرر عنده بهامه لا تعين له اصلا والا شرو اما انها
لا تصلح ان تكون جاعلة او آلة مطلقة للصورة فظاهر لانها حيث كانت جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة
كانت الصورة التشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى التشخصية وليست الصورة التشخصية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى التشخصية
فليست الصورة من حيث الطبيعية جاعلة او آلة مطلقة للهيولى المطلقة بالبيان المتقدم فظاهر اذ قد عرفت ان الصورة
التشخصية مفتقرة الى الهيولى التشخصية والملازمة ظاهرة لان الجاعل وآلة الطبيعية هو الجاعل والآلة للمفيد والمستفاد
ان جاز ان يكون على الطبيعة جاعلا للطبيعية من غير اعتبار تشخصه والا يكون جاعلا للمفيد الا باعتباره متشخصا وقد
لا في الطبيعية لا تصدر مرتين مطلقة ومرة تتشخص بل تتصدر تشخصه عن جاعل متشخص لكن المتصل بالخطيب يتشخصين متفقتين
نافذا الاخطب ان حيث هي من غير اعتبار تشخصها وان لم تكن عرية عن التشخص في الوجود في عالم التقبض لما لم يرجع الى الفحص الناشئ عن
اسناده بالجهولية الى طبيعة مطلقة صدر دون الحاظ التشخص ان لم يجز ان لا تكون تلك الطبيعة متعرية عن التشخص في الوجود
واما اذا الاخطب الماهية المجهولة من حيث هي متشخصة القبض بيد بدرة من صدور ما عن تلك الطبيعة من حيث هي لا بما انها
بل بما يجب بها ذاتها اليها من حيث انها متشخصة غير النظر الى ما يقتضي بان الجاعل الامكان محوج لكل من الممكنات والكلية
الى جاعل احد واجب بالذات متشخص بها فليس للعقل بناء ان يأخذ مطلقا تارة وتشخصا اخرى واذا
بطل قصد ما البطلان من الانواع العالية بقي ان تكون الصورة من حيث الطبيعة بها علة غائية المادة او شريكة للجاعل في
جزء من العلة الغائية من غير ان تكون آلة مطلقة اما كونها علة غائية فلانها تصير بكل العلة يكون فطرتها
في حاجة المادة الى الصورة من حيث ان الصورة محصلة لها واحاجة الشيء في الوجود الى محصل ذاتية لا بواسطة واما
حاجة الى العلة الغائية فبواسطة انها في تحقيقه علة قابلية سائر العلل حتى لو صح ان يكون الفاعل شاكلا فاعلا بدون
علة غائية بل يكون صدور الفعل عنه على نحو العبث لكان كما قد توهم جواز ذلك وكان سائر ما يخلع اليه من العلل
حاصلا من حيث هو علة لم يكن الى الغائية افتقار هلا فلك قد لاح لك ان الصورة من شأنها ان تكون جاعلة المادة
في تقويمها وتحصيلها بالفعل الفاعل القريب لها بحيث لان يكون نور الفيض عن باريه الحق بريا عن المادة في ذاته
وفعله قصد عنه الصورة بحيث يدرجها في الوجود والحلول في مادة قصد عن ذلك المفارق وتقوم
بالفعل بإضافة من الصورة في تشخص الصورة بها فحاجت المادة الى الصورة من حيث انها

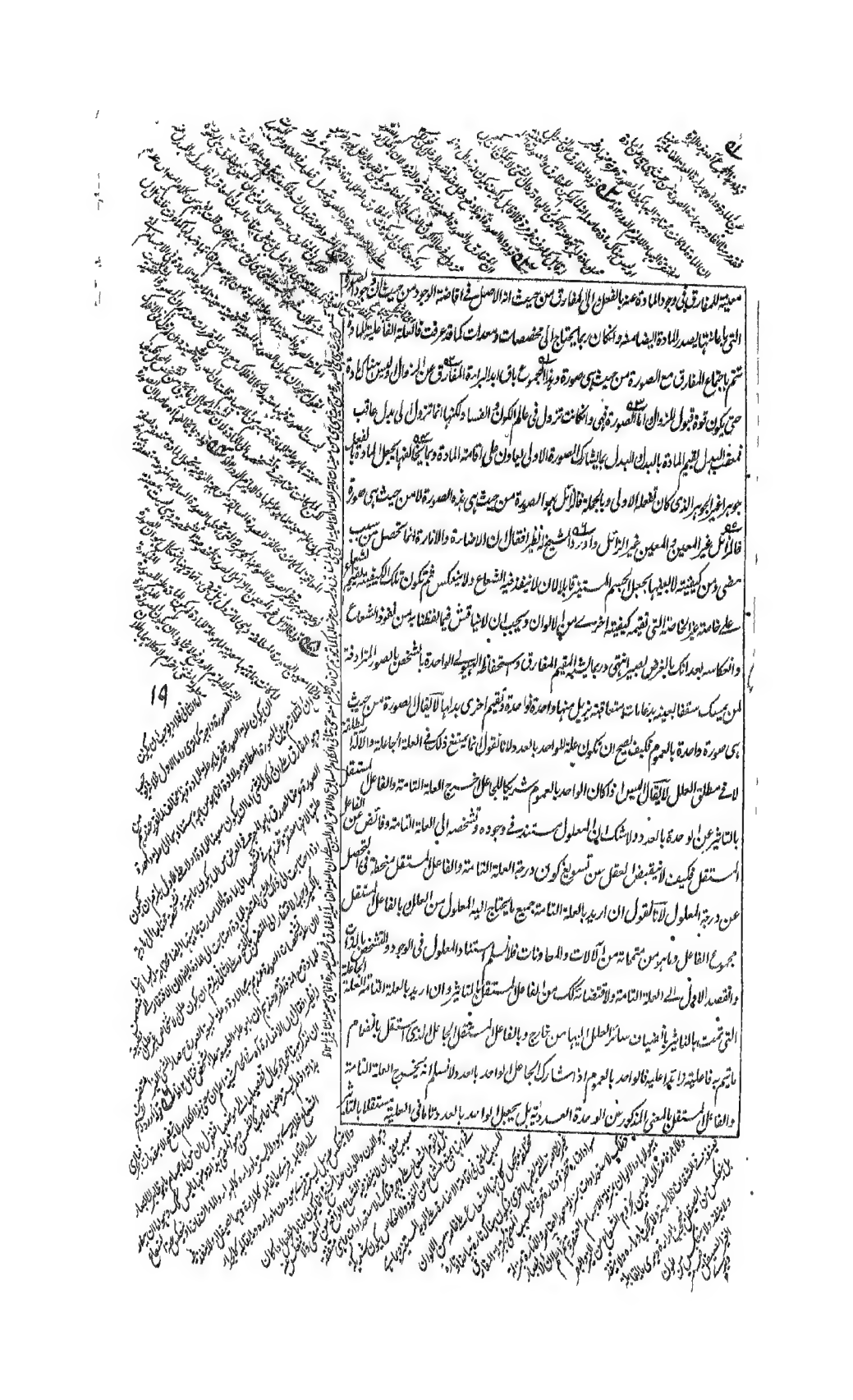

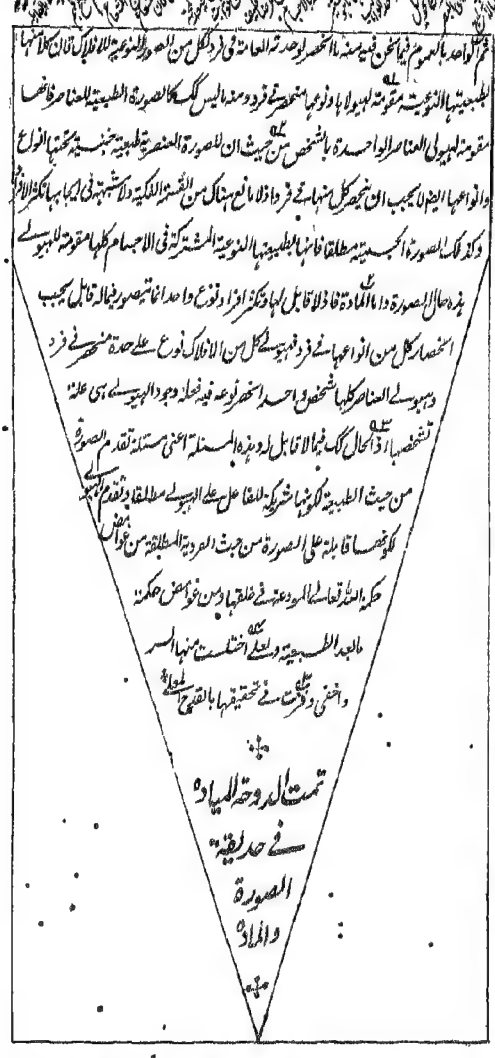
تمت المدوحة الميادة
في حديقة
الصورة
والمادة

بسم الله الرحمن الرحيم

قلت فصل الكلي هو الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين وبقيد الاخير الكلي من حيث هو كلي شيء وهو ما يدل عليه بالمطابقة من حيث انه كلي فخرج الكلي من حيث هو موجود في الخارج فانه شيء كما سيأتي فرس الانسان مثلا والكلي من حيث هو كلي ليس في نفسه بل في نفس موجوداته الخارجية وفي الذهن من حيث هو موجود ذهني فالكلي من حيث هو كلي ليس بموجود اصلا وقولنا في نفسه موجود ذهني احتراز عن الكلي من حيث هو موجود خارجي فانه موجود في نفسه لا في نفس موجوداته الخارجية وقولنا من حيث هو كلي احتراز عن الكلي من حيث هو موجود ذهني فانه موجود في نفسه من حيث هو موجود ذهني لا من حيث هو كلي وقولنا لا يمنع نفس تصوره الخ احتراز عن الجزئي الحقيقي فانه يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين لان تصوره يمنع من وقوع الشركة فيه وقولنا على كثيرين احتراز عن الجزئي الاضافي فانه يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين لكن لا على كثيرين من حيث هم كثيرون بل على كثيرين من حيث هم مشتركون في امر واحد وقولنا بالفعل احتراز عن الكلي بالقوة كالنطفة مثلا فانه يصح ان يقال على كثيرين لكن لا من حيث هم كثيرون بل

مفہوم الانسان ھو الذی کلی من جہۃ وجزئی من جہۃ اخری واما جہۃ کلیتہ فھو انہ معقول بالفصل بصورۃ کلیۃ مطابقۃ للکثیرین فی ذواتھم یعنی مطابقۃ الانسان الکلی حیثیۃ ھو المعقول فانہ الموجود فی الاعیان لیعم کلی یعنی انہ فی نفسہ بحیث ان عقل الناس کان وصورۃ کلیۃ مطابقۃ او یعنی انہ وان لم یکن فی الاعیان الا متشخصا بتشخص ما بل وجودا وبکثرۃ مثلا لکنہ مع ذلک بحیث یحمل فی نفسہ ان یقارنہ فی الاعیان وفی الاذھان تشخص اخر فیکون زیدا او تشخص عمرو فیکون عمرا فان اریدبالکلیۃ احدی ھاتین فالکلی یکون موجودا فی الاعیان واما جہۃ جزئیتہ فھو بان یکون محفوظا فی الذہن بصورۃ جزئیۃ غیر مطابقۃ لاکثرین بل یکون محفوظا بتشخص واحد فلا بد وان یکون فی الاعیان مخلوطا بتشخص اخر لیکون شیئی من ذلک التشخصات اولیٰ بہ فذاتہ **قلت الفصل** الخ یعنی الجنس کالجسم والحیوان لقائل ان یقول جنس للانسان مثلا واخری انما ھو ذاتہ او جزء ضرورۃ ان الجنس یحمل علی النوع بحمل ھو ھو فی الجزء فاما ان یحملان علی الترکیب بل الترکیب علیہا

ای المعنی الجنسی مع اقترانہ بمعنیین المعنی الفصلی وذہ وصورۃ خاصتین وامکان ذلک انما ہو بحسب لحاظ العقل کالجسمان مادۃ وصورۃ عقلیتین وان کانت اجزاء حقیقیین یکون لہما الاشارۃ والعصرۃ بخلاف الجوہرین وہذا البساطۃ لحظ طلاء ذہ وصورتہ لہما الا انتقلیتان وانما اخذ الاشتراط شیء وذلک بان یوخذ بجسم شامل جوہر ذا طول وعرض وعمق ولا یزاد علی ذلک من غیر اشتراط قیام المعنی بہذا القدر ما شیاء عاما وہو احتی الامکان بہذا المعنی لیکون الجوہر جسما وشترط عاریۃ تامۃ حتی لو امکن ہناک معنی اخر لکن ہناک جسم بل موخوذ ذلک المعنی جسما حتی ان جدران غیران یکون ہناک معنی آخر معنوی الوجود وانما ان جد بخلاف اشتراط اتصافہا بمعان آخر والاتصاف معنی کان الجوہر ایضا جسما فالجسم حینئذ بسیط فی ذاتہ وجاز ان یکون مرکبا علی سبیل ان یکون مقترنۃ الیہ شیء خارج عن حقیقتہ بحیث لا تحلل الا شیء منہا فانا نحلل علی ذلک تعلیل شیء منہا فانا نحکم بان الجسم ہہنا بالنسبۃ الیہ جائز ان یکون اباء وکان حینئذ ذلک المعانی کالنامی والحساس محمولا لہا ہہنا وہ لا یکون الجسم منہا ہنا ہا ہنا ہا ہنا

تمت بمثالها بالاستقراء فيها لتحصيل المعنى بل انما المطلب بخصوصها بالاشارة فتكون نوعية ولما يتعلق بها بعدا يحصلها من حيث المعنى فتكون طبيعية جنسية فيحصل مقاما في الفصل
عن بعض بيانات وغيره الانواع عن الاجناس فالاول انما نقول انا انما بحثنا في ذلك معرفة القانون الكلي الجاري منه كيف ينبغي ان يكون الفصل في نفس الامر مطلقا بالقياس
الى الجنس حتى يتميز عن بعض بيانات وكذا كيف ينبغي ان يكون الطبيعة النوعية في نفس الامر مطلقا حتى يتميز عن الاجناس وما ذا جنسا الى التفصيل فنظرنا الى معنى من المعاني
المعقولة الواقعة في خصوص الجنس ثم بل بذا المعنى بالقياس الى الجنس على تلك الحاصية فيكون فصلا امر الفيكون عرضيا فربما جهلناه في كثير من الاشياء وربما علمناه في
بعضها واذا نظرنا الى طبيعة بل هي جنسية ام نوعية فقد لا يسير لنا الحكم الجاري في ذلك وهو ذلك لان القانون الكلي وان اشتمل على الحكام المحمولات بالقوة الا انها انما
تستنبط بسببه بجملة كبرى الصغريات موضوعا بها واحد من تلك المحمولات والمحمول فيها ما هو عنوان الموضوع في القانون فاذا كان حمل ذلك على المحمولات التي تحتها
لا يتبين الامر فيها كما هو الغالب في القوانين الصناعية كانت تلك الصغريات مهملة الحصول فلم يكن بعد تعرف القانون بمعرفة الاحكام التفصيلية كما انه
بعد معرفة ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة جزئية لا يتشكل علينا معرفة عكس قضية قضية من الموجبات الكلية لان كونها موجبات كلية جدا واذا كان حمل عنوان موضوع
القانون على جزئياته مما يتبين الامر فيه لكن الصغريات سهلة جدا بسبب العلم التفصيلي وبعد ذلك تنقول في القام الاول اي دليل يجب في المعنى الفصل الطبيعة حتى
يمكن ان يكون فصلا مقوما لها بان يكون فاسما اياها متممة الارتبة بمعنى ان ما يدخل من الفرد في القسم تحت الفصل لا يخرج ان يخرج منه ويدخل في القسم الآخر مع بقائه بعينه في حالة
بل يكون المعنى العاصم لا يفارق قسط الخاص الذي هو معنى الحصة التي فارنها نسبة فلا يقع التحرك وغيره التحرك تعيين في التقسيم الذاتي اي الذي اريد تحصيل قسمين متباينين بحسب
ذاتهما لا يدخل احدهما في الآخر بل يكون بالانصاف الى المقسم حتى حصل القسم الوجودي منهما ذاتيا وذلك لان بذه بقسمة غير لازمة لان داخل الى قسم تحت المتحرك حالان يصير موضوعا متحركا وبعينه وبالعكس فلم اذا اقتسم الطبيعة بسبب لا يتم فاسدا وبالاقسام بتلك بسبب وبحوث المعنى المخصص بالسبب المحصل الوجودي من التعيين لان يكون مستعدا وذاتا ما يقع
على محرك معنى خارج عن تلك الطبيعة بها واحدا واكثر اولا يكون كذلك وعلى الاول لا يكون مستعدا والذات المعنى الحاصل بتسبة لا يكون مستعدا والمعنى خارج عنه الطبيعة
الامكان مستعدا والذات الذي اعم الممكن المخصص فصلا مقسما لتلك الطبيعة البتة كالانسان اذا القسم الى ذكر وانثى فاستعداده لذلك انما هو لكونه حيوانا فلا يكون بنسبة
واحدة ولا المعنى المخصص من الذكورة والانوثة فصلا مقسما للانسان في الاجبران الصناعة فاذا الحق اولا المعنى الاعم مما لم الخاص الحيوانية بعده وذلك الحق النوع منه بحيوان
ان تقسيم بكل القسم الجنس لم يكن بد دخل في تنويع العام فصلا عن ان يكون له جعل في تنويع الخاص الا فاكان استعداد بالذات من جهة ما وتهيأ الحاصة بحيث لا
يمنع الماذة من القسام آخر اولى من جهة الصورة بحيث يجوز ان يتهيأ لقسمين من الجانبين لم يكن المخصص فصلا وذلك كما يجوز ان تقسم الى ذكر وانثى لماذة حيث عرضت
لها الفصال من شيء تقبل مزاجا حارا او معتدلا به للذكورة او من ضد فقبل مزاجا باردا او مستعدا به للانوثة وليس يمتنع بهذا الاقسام من قبول ماذة اخرى من حيث الصورة
كان تكون الانسان او فرسا حتى ان كلا من الذكر والانثى يجوز ان يكون انسانا او فرسا مثلا فلا محالة كل من الانسان والفرس مثلا الذي يجوز ان يكون ذكرا او انثى
فيكون الحيوان متنوع فصير انسانا وفرسا من غير ان يكون في ذلك خلل لكونه ذكرا او انثى وان لم يكن ذلك كان فصلا ذا استعداد بالذات لصورة ما تهيأ
للقسم في النفس فالنفس بما هي التي تكون ولا حاسة بالذات فتكون لماذتها لكن بحيث تمنع من الاقسام اول من جهة الصورة تتداخل قسما مع قسام ذه
الصورة ذلك كالقسام الجسم الى المغتذي وغيره فانه والنامي من جهة الماذة كلية يخصص بحس معين الانواع احاطته بالاقسام من جهة الصورة فاذا اخذ اصلا بعدها
لم يقبل الصورة الانفصالا فذه حساسا اذ غير حساسة فيكون حيوانا او نباتا البتة وليس يجوز ان يكون الجسم المغتذي ذا نفس فاذ غير ذي نفس كذلك ولا
ان يكون الجسم ذا نفس مغتذيا او غير مغتذ بل ينبغي ان يتذكر الاتفاق ذلك حال الماذة فانها اذا كانت تتحرك الى قبول صورة لم يحرث نوع ايرض لها من عصابات
الامور الطبيعية عوارض من الامور مختلفة وغيرها ربما كانت الا انفعالات العارضة صارفة لها عن الغاية المقصودة فقد تعوقها على الصورة الحاصلة اما الصورة الاولى
كما اذا تحرك الطين الى التحجر فعرضه مانع فيقاوم الطبيعة او على اعم الصور الواقعة في الطريق كصورة السيل مثلا في تحرك كثير الطبيعة الى الحجرية فقد تحصلها الى صورة
اخرى كما اذا تحرك الصبير الى الكثم فعرض لعارض فحصل صبر بما لم يصر ضج ربما كانت موقعة اختلافات في نفس المعنى التحرك اليها واذا كانت تقبل الاختلاف
كما اذا تحركت الماذة بالبعض الى الحيوانية وعرض لها انفعالات موقعة لاختلافات في نفس تحصيل الطبيعة الحيوانية فقد تعوقها بانها وبعضها بانها او
ربما كانت موقعة لاختلافات لا في نفس الغاية المقصودة بل في امور مناسبة للغاية وخارجة عنها فاذا عرض الماذة من بذه الجهة وتهيأ معها الماذة موجبة
الى الغاية يكون لا محالة خارجا من بذا القبيل المذكورة والقوة فانها في كيفية حال الآلات المتسلسل واذا عارض بعض الامور فتوعبها استحال بنيا
محصلا لبعضه والكان مناسبا للغاية فاكان من الانفعالات والعوارض بهذه الصفة لا يكون فصلا ولا على الثاني فلا يكون المعنى المخصص فصلا ولبيان ذلك
الطبيعة القبيل الكان مخصصا المعنى بما بين عليه بلا واسطة بحيث يمنع القسام تحته وليه اخرى يتداخل اقسامها مع اقسام هذه القبيلة وذلك ذلك لانه
السابق بالنسبة الى ما بعده بلا واسطة سواء كان بذا السابق تلك الطبيعة بعينها او معنى آخر جنسيا كما يكون الامر كذلك الى ما لا يتناهى بل تلك الطبيعة كان
انها تلك فصلان او فصول متتالية ويكون الآخر فصلا او فصول للطبيعة الاولى كما يجوز ان يكون ما لها بعد كونه ذا نفس نباتية حاوية انما هو بسبب

تحصیل لہا صیغۃ نوعیۃ تامۃ یعنی یجوز ان یشترط الفصل فیلتقیہا العوارض ولا یحتاج فی ذلک ان یدرک العوارض لیصح فان علت کلامہم علی المعنی کما ہو الظاہر من کلامہم الخ فی الاشفار فالفصول ایضا تشارک العوارض فی ہذا الحکم وان حملہ علی المعنی الثانی کان الحکم مختصا بالعوارض ثم اعلم ان العوارض ربما یلزم مرفوعا عن الشخص المشار الیہ لیس من ذلک الشخص من حیث ہو شخص وان کان ذلک العارض من اسباب التشخص کالفصل الطاری علی المادۃ المعینۃ فیکون القطرۃ فردا بالفصل من الماء وانما الکلی نہا بخصوصہا من لوازم ذلک الشخص من حیث ہو شخص وان لم یکن من اسباب التشخص کلازوم المزاج الشخصی لزید والملک قد یحصل لک ما عرفت ان الانواع الواقعۃ تحت جنس سواء کانت تلک الانواع حقیقیۃ کالانسان والفرس تحت الحیوان او اضافیۃ مخصصۃ کالحیوان والنباتات تحت الجسم النامی یمتاز بعضہا عن بعض بفصول مقومۃ لہا مقسمۃ لجنسہا ولا یمتنع ان یکون مع ذلک ممتازۃ بالعوارض ایضا بل یکون ذلک البتۃ لکن الامتیاز بالفصول ذاتی وبہا عرضی وان الاصناف والاشخاص الواقعۃ تحت نوع لا تمتاز الا بالعوارض شارکتہا فی تمام الحقیقۃ ذاتا النوع فلا امتیاز عن الجنس بالفصل بل ہو عینہا فی الخارج فی الذہن ایضا الا فی بعض الاحکام اعنی لحظ التحصل والابہام والحفظ والعوارض المشخصۃ یمتازون فی حد الجنس وذلک بدخول الفصل فیہ بالفعل لا فی الجنس ومع الفصل ایضا بدخول الجنس فیہ لا فی الفصل نعم الفصل قد یتمیز عن الجنس والعکس ایضا بالاشارۃ فی الخارج ولا فی الذہن الا فی لحظ الامر تبرۃ واحدا کل منہا بشرط لا وکون امتیازہما حینئذ بغیر ہما مع الاشتراک فی جزء منہ لا ینافی ما ذکرناہ فی تمام المعنی وذلک لعدم اشتمال تلک الاشیاء علی جزء یمتاز بہا بہیئۃ فان قلت لیس مثلا الفصول الجواہر جواہر فیکون الجواہر مشترکا بینہا فیکون الامتیاز بجزء آخر وہکذا حتی یتسلسل قلنا فصول الجواہر والکائنات جواہر لکن قول الجواہر علیہا عرضی بخلاف قولہ علی نفسہ وعلی الاجناس العالیۃ تحقیقا یقال فاذن لا یکون الجواہر جنسا لما تحتہ لانا نقول وانما یکون جنسا لما تحتہ لانک بالنسبۃ الی الاجناس الانواع المندرجۃ فیہ لا مطلقا فالجواہر من الاعراض العامۃ للفصول وکذا کل جنس للفصل المقسم لہ والفصل من الاعراض الخاصۃ لہ وکذا الامتیاز بالجنس الاعلی ولیس لہ الفصول علی سائر الاشیاء بہذا المعنی فلا یلزم التسلسل لان الاجناس والفصول فلت لعلک اعتبرت الجنس البسیط لا الترکیب فی الفصول فی منع تقدیر ذاتہ متعلق بالجاعل والتقیید ذلک تعلقہ بہ فی الفاعل ولا تعلق الا فیقر فالمعنی لا بد وان یکون بین الوجوب بالذات فی احد الجانبین وبین الوجوب بالذات فی الجانب الآخر مناسبۃ ما حتی یصح التقرر والوجود او البطلان والعدم یوجب الغنی عن الموجب فیطلب لوجوب بالذات عن الجانبین وہو الامکان الذاتی ہذا الموجب المفقر فیہا الیہ یتعلق بہ الواقع من الجانبین من جہۃ وجوبہ غنہ فالحاجۃ دائمۃ لدوام الامکان لتعلق الواقع من الجانبین بہ من جہۃ علی حسب الوجوب المستتبع للوقوع فی الدوام والتجدد بحسب تطرق الزمان والابتداء بہ والبقاء بہ سیان فی ذلک والتسعین فی ذلک بملاحظۃ حال الشمس والضعیف الواقع مجانا فانہا مرتبط بہا فی الارض فانہ مرتبط بہا فی تقرره ووجوده فلیس الفیض وامره بدا مجانا فانہا کان ذلک معنیا لہ منہا ومنافیا لتعلقہ بہا فلیس یا ذحدث یستغنی فی البقاء بہا وقس علی ذلک حال البطلان فی العدم بدیہی الحاجۃ فی التقرر والوجود یکون بالضرورۃ الی موجب متقرر موجود التحقیق یوجب کونہ واجبا بالذات اذ الحاجۃ انما تبدء الغنی وضد الفاقۃ الی الفاقۃ لا الی شیئا ولا البطلان والعدم فیکفی بالضرورۃ فی موجبہا انتفاء الموجب للتقرر والوجود فلا یحتاج بعد الی موجب آخر اجتمع موجبان مستقلان ولا انتفت من العالم ومن یتلو تلوہم ان یتعلق من الاصول لبقاء ما یحدث ویوجد والحدوث الحادث قد یقع لاسبب لہ الیتہ والحادث یستغنی عنہ فی البقاء وان احتاج فی الابتداء بہ کحاک بل ہنا حاجۃ من العدم والوجود الی الخروج من ذلک الی بدا فلیس الحدوث الا الوجود بعد العدم اما بدا ما دفی اول آن والعدم والی الاحتیاج الی موجب لہو عدم فاعل الوجود لا ہو فاعلہ ویکون ہذا الوجود مستفادا بالبعدیۃ عن العدم لیس عن فاعل بل ذلک فی نفسہ وکذلک کونہ فی اول آن فلا یسبق من الحدوث بمعنی فصل المتعلق بالفاعل سوی الوجود وتعلقہ فرع تعلق الذات اذ لو استدیت فی نفسہا لاستدیت فی وجودہا والا نسلے من الوجود وما ہو فی اول آن منہ وما بعدہ ولا یختلف فی معنی الوجود فلا اختلاف فی جہۃ اخری ثم الیس اذا وجب المعلول بعلتہ التامۃ لم تحتج عنہا بالزمان فلو وضعت العلۃ التامۃ قدیمۃ جاز ذلک او لا کان معلولہا الواجب بہا قدیما فالواجب بالغیر یجب ان یکون قدیما او حادثا والمتعلق بالغیر یستحیل ان یصیر قدیما فیکون ذلک المفہوم الاعم لا واجبا ولا بالذات وللاخص ثانیا وبالعرض الموجود دائما واقعا فکذا المتعلق وجہۃ الحاجۃ حینئذ یکون الامکان وہو ذلک دائما علی ان المسبوق بالعدم لیتم ذلک وما اوفہم فی ہذہ الورطۃ تنبہ ہذا فتبصر البناء بعد البناء ونحو ذلک یتحیل ان الاثر حین البقاء کان ہو الذات الموجودۃ فالمفاض فتحصیل الحاصل وان امر احدث فالذات غیر فیہ فانما تغیر فی الذات الباقیۃ وجودہا والاول من اخذ ما لیس بعلۃ تامۃ علۃ مکانہا فلیس البناء جاعل البناء بل محرک لہ جزء لسبب محرک کزاحتراز السبب وانتہائہ بہ والمحرک کزاحتراز حاملہا والحافظ لہا والحافظ لتلک الاجزاء علی ذلک الشکل بربط ائم ما مبدأ فی الکنہا الطبیعیۃ مع عوقہا للسبق عن المحرک کزاحتراز احیازا الطبیعیۃ بالوقوع فی البین علی ما بینہا من التراق والتمائن من شبہ تحصیل الحاصل تحصیل آخر فالذات والوجود والمستمران انما ہما تحصیل مستمر الابتداء بالابتداء والبقاء بالبقاء قول اللبیب فان الامر یتعلق بالموثر فرع الحاجۃ فہو یحتاج الیہ البتۃ فجاز ما سوی العدم فقیر لا غنی الا ہو ثم ان علۃ الحاجۃ الیہ ہو امکانہ فالذات وجہۃ تعلقہ بہ ہو وجوبہ

عارضہ تحصیل الحاصل

ضرورة ان الممكن من حيث انه ممكن لا يكون احد طرفيه اولى به بالاترجح وقد عرفت انه لا يكفي الاولوية بالمعنى الاعم في الوجوب بالمرجح فيكون الامكان هو المحوج الى المؤثر لا لرجحان جهة التعلق هو الوجوب به وبالسلوب آخرا اذا فرضنا الامكان الذاتي عن الشيء كان هناك لا محالة اما الوجوب او الامتناع بالذات اعني وجوب احد الطرفين وبذلك يحصل الحاجة ويجب الغني فرفع الوجوب عن الطرفين يكون ثمرة الحاجة المحصل الغني وجوب الحاجة علة النقيض فكل ان جوب احد الطرفين هو العلة للغني فيه فكذلك سلب وجوبهما وهو الامكان هو العلة للحاجة بنفيها من غير مداخلة شيء آخر اصلا الاشتراطها ولا اشتراطها فاذا كانت علة الحاجة الى الغير هي الامكان بالذات كانت جهة التعلق هي الوجوب بذلك الامكان واذا كان واجب الوجود والعدم او احدهما بعد العدم محتاج الى المؤثر لوجب الحاصل فيه بالحاجة فيدوم بها لامكانه بالذات دائما والطرف الدائم اذا كان هو الوجود دواما كان التعلق فيه بالضرورة وجوبا دائما والا كان هو العدم دائما كان التعلق فيه كذلك واما كان العدم لازما له والوجود آخرا كان التعلق فيه بالعكس فيجب كل في مدته على جهته الان الموجب للوجود ضرورة يجب ان يكون موجودا والموجب للعدم هو انتفاء الموجب للوجود وضرورة ان انتفاء الوجوب الوجود هو وجوب العدم فلو وجب العدم بعد ذلك لوجب آخرا زوال اجتماع مؤثرين مستقلين على امر وسيجيء نزد استحفاظ حال الشمس والقصور الواقع على الارض اذا دام فانه يعلق بحذاء نهاية كل ساعة من ساعات النهار فرض على الارض فرض دوام محاذاتها كان الضرر دائما البضرورة ولا يمكن دوامه جميعها فانتهاء محاذاتها للمعلق بها واذا كان محاذاتها موجبا لحاجة الى ما يدفعه وتعلق بها ان حدوثه كذلك مدة بقائه حتى لو فرض زوال الشمس عن محاذاة ذلك الارض واحالة بقائه عن محاذاتها لم يكن ذلك البقاء موجبا لحاجة الى ما يدفعه لان المعلول في الاقتضاء الى السبب يرتبط وتعلق به بذاته فذلك بحاله مع قطع النظر عن حاجته الى العدم بعد ذلك لوجب ان حاجة الممكن في الوجود دواما هو الى موجب واجب بالذات او الشيء الذي لا يكون واجبا لغيره وذلك الغير منته اليه او احاله الغير ما ستحيل جاريا مجرى انتهاء العدم وستى جاريا مجرى ما يفيض الوجود الا يكون واجبا لذاته ولو فرضنا الواجب للشيء لكفى في ذاته فاما ما يتمتع بحاله مع عدم مع لعامه لا لمجموع عدم مع عدم فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو احاله ذلك لوجب الجميع علته الكلية وكذا الى ما لا نهاية له من غير استمرار بحال عدم مع لعامه لا لمجموع عدم مع عدم فلا يكون ما فرضناه موجبا موجبا ولو احاله ذلك لوجب الجميع علته الكلية وكذا الى ما لا نهاية له من غير استمرار بحال الى ما يتجب بالذات كما في الامر الاول ان كان والعدم على الكل من حيث الكل جائزا مطلقا فانه انما تنصرم بالانصرام الى الغني وتصم حاجته الى حادثة ومحتاج الى آخر ولو ادار السلسل الى الحاصل الغني الصادق جهارا سر لوح بيان لامور في الوجود الا العدم وهذه جملة يجازا نما وقفت فيه على التفاصيل مع الغلاء نقد انكان بين التعلق خلاف في ان المتعلق بالذات والمحتاج فيه بذلك بالوجود دون الذات ام المتعلق بالذات والمحتاج فيه او لا يستوجب الذات ما قبل الوصل توهمه ونقره و يستوجب ذلك التعلق بها الحاجة في الماس الوجود دا وعاد عدمت المعجل المبسط فلا ساب في ان الحق هو الثاني وذلك في ان الامكان المحوج بالذات هو بعينه وجوب الوجود والعدم ايم بعينه وجوب التقرر والبطلان في سبحان الذات المستتبعة للبتة وجوب الوجود والعدم في ان جهة التعلق بالذات هو وجوب وجود الذات معللا بالغير او وجوب تقرره وايمه بعينه متبوع او وجوده بدوا نما نحن فيه في ذلك كما مر بالاولا بهم الحاجة وجوبا ان التعلق المجعول انما هو بحدوثه وهو في ذلك فرقان فيهم من يقول ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود والعدم هي الخروج عن العدم الى الوجود ومنهم من يحيله الوجود في اول آن لم يسبقه حالة الامكان على الاستعلال على المجهول ومنهم من جعله مع الامكان متوسطا او سمه من جعله مع الامكان متوسطا او سمه كما يهم ايضا من يقول ما كون الشيء بحيث يكون وجوده موقوفا بالعدم فالمراد بهم ان الحادث مستند على احدث فذلك يكون عليها وهو على ذلك ان العدم بالبرهان لا يكون لاستحالة الحادث والحادث احتاج الى السبب والخلق وفي الابداع اعني الحالة المتوسطة المسماة باحتراج عن العدم الى الوجود او الوجود في اول آن كلمة تمس سمة غير معلق بوفي الابداع اعني الوجود والحاصل بعد الحالة المتوسطة او بعد الآن الاول والمراد بهم من ذلك اسم فرض عدم الآثار اعني ان العالم الشمسي بهم من تحاسر على الالتزام وسمهم من غير هذا القول متحدد الاجسام والاعراض وهم جوا هم الكفرة اما ذلك فلا يخلو الخ وذي الاعراض وقد جعلوا الجواهر محتاجة في بقائها الى الاعراض المختارية المجددة لها الى الواجب بذاته الاوهام والكائنات المستمي الاعراض لا تنفي فيها دلائل فما لحق عن من الحق كما سنفي ازاحتها الكل الاصعب على ذلك فيقول اولا ان الاعراض بسطة من العدم الى الوجود بالصورة فظاهر ان الحدوث حالة متوسطة بين الوجود بعد العدم مطلقا او اول آن حاصلة فانكان الاول فيها متقدم موجود وكون ذلك الوجود متصفا بالمسبوقية بالعدم الا العدم جهود وان احتاج الى متعلق بركن في ذلك هو عدم فاعل الوجود وكما عرفت وليس هو بالضرورة فاعل الوجود دا الكلام في تعلق الموجود بوجوده دا وكون ذلك العدم مسبوقا العدم فيه يوجب الثبوت لهذا الوجود فلا يحتاج في كونه كذلك الى حاعل يحدثه كذلك فليس من الحدوث على هذا المعنى في شيء يصلح للتعلق بالفاعل سوى الوجود والامكان الثاني فيهما مع تكون الوجود في اول آن وهذا المعنى لانه يحفظ الى امامين احدهما ان يكون مسبوقا بالعدم غير زمني لكن قد عرفت محاله الثاني ان يكون غير مسبوق بوجود ذلك التعين في آن او زمان فثبوت هذا الوصف ايضا ضروري للوجود في اول آن فالتعلق انما هو في الوجود تحقيقة الوجود وهو احدة في الوجود الاول والوجود في اول آن والوجود بعده في النظر في جهة التعلق وحالة الحاجة بل تشمل ذلك الكل او تقصر بالبعض فتقول اذا كان المعلول مسبوق الوجود بعدم اقامته وجب الوجود بها ومن المعلوم انه لا يتخلف عنها بالزمان فلو فرضت العلة القامة قديمة مستمرة

جائز الخلو فصل لم يجز كان معلولها الوجوب بها قبلها ايضا فالواجب بالغير بحسب مفهومه اعم من ان يكون قديما او حادثا وان منع عن وجود الحادث فهو من باب تاخير
وتعلق بالغير بشكل متبه فلا يكون محرفا لاحد القسمين كالحادث اولى والا لكان الحكم القديم بل بحرفا ولا واسطة للاعم على الواجب بالغير فوجب التعلق بالغير بعد ان لم يحدث والواجب بالغير لازم الوجود دائما واقعا فكذا التعلق وايضا اذا كان التعلق من جهة الوجوب ثابتا على انه لو كانت علة الحادث هي الحدوث شابهت الحدوث بالعدم في الحاجة فتعلق واجبا دام الوجود والا لعاد عدما ثم عاد فتحدث ثم تقول الشهير ما زيد عمرو في هذه الورطة وجهان الاول مشاهدة قطار البناء الواحد فانا نشاهد ان كل بناء منها لا ينقطع بانقطاع البناء بعده ولا بانقطاع الذي قبله ولو كانت علة الحاجة هي الامكان لكان الاثر محتاجا في البقاء الى المؤثر الا ان هذا قليل
تلك المقدمات والثاني في انه لو كان في البقاء تعلق تاثير المفعول وتاثير في الفاعل فالاثر حينئذ ان كان هو الذات المجردة او الوجود المفاض لزم تحصيل الحاصل او الانقلاب
امر اجيبا بانا نختار الاول ونقول الوجود المفاض ليس الا نسبة ما وهي من قبيل الخلق ليس الا تعلقا عقليا كما في البناء ليس علة للبناء بل حركة البناء سببا لحركة البناء وكذلك الاجزاء مع الهيئة كما للنبات وكذلك حركة علة حدوثية للاجزاء فرجح ان استنادا تلك الحركة علة للاجتماع والاجتماع علة الشكل والحفظ
اما تلك الاجزاء على تلك الاشكال هو امر مستمر مطمئن متقيد وفسر ذلك الان ان تلك الاجزاء ما هو الى مكانه الطبيعي وطبيعته حافظة لذلك المكان للنبات والقوى عاملة الموضوعة في الاساس هذه الاجزاء واقعة بين سائر الاجزاء من النبات المفسودة والدائم المتصورة هو المتصف بالمرفوع وبين ما تحرك اليها على الاستقامة من المركز نحو حافظها على الهبوط مع ما فيها من الرياح فتبقى الافتراق بادني محرك وعن الثاني انه من باب استبقاء تحصيل الحاصل بعد التحصيل تحصيل الحاصل تحصيلا فالباطل هو الثاني دون الاول وذلك ان هناك تحصيلا مستمرا واثر مستمرا والمستمع للوجود فاذا جرى الزمان فالحفظ في التحصيل ابتداء وبقاء كالاول في الاثر ايضا ابتداء وبقاء فالحاصل بالابتداء تحصيل الابتداء لا بقاءه كما

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا نقيض له والصلوة على رسوله الذي لا نظير له اعلم ان النقيض قد يكون في المفردات بان لا يعتبر معه في المفهوم شيء اعتبارا صدقه على شيء ويقابله العين بمعنى كل الشيء فحصل معلوما حرفيا غاية البعد عنه وقد يسمى في العلوم عرضيا بعيدا صدق ولا يصدق على شيء منها اصلا فاذا احتمل شيء واحد كان اثبات ذلك المفهوم له تحصيلا واثباته رفعه واحدا والنقيضان يصدق احدهما على ذات واحدة في زمان واحد من جهة واحدة لا كذا بجواز ارتفاعهما عند عدم الموضوع فان عنيته بذلك المفهوم في نفسه سميا متناقضين كان معناه انهما متباينان بذلك تباعدا لا يتصور ما هو ابلغ منه فيهما كان المفهومات المغيرة بالاعتبار يصدق احدهما على شيء الا انهما لا يصدقان في ذات واحدة ولا يرتفعان عنها بجواز الارتفاع عنها عند عدمهما كما مر واذا اعتبر صدقهما على ذات واحدة كان النقيض كل منهما بالاعتبار رفع صدقه فرفع صدق فصفه بجواز ارتفاعهما كما عرفت مثلا الانسان اذا اعتبر صدقه كان النقيضه بهذا الاعتبار رفع صدقه كان سواء وهما متضايفتين ايضا هما موجبة محصلة والاخرى سالبة بسيطة واذا حمل رفع صدقه على ما اعتبر صدقه بما صدقات موجبة سالبة المحمول مساوية للسالبة البسيطة على عكس ما تاخرين فليست بنقيض للموجبة المحصلة لكنها مساوية بنقيضها على زعمهم بما كلما واذا انتهى الرفع بالمعنى السلبي وهو الفارسية نيست وقد يرد بمعنى المصدري ومعناه بافارسية نيستى بكما يقال الوجود والعدم متناقضان فلا جرم يجوز ان يكون معنى الرفع المصدري وهو العدم ونقيضه الامعنى المصدري فهو ليس بوجود فهو شيء ليست وجود فيجوز ان يكون المفهوم واحدا يقع تارة بازاء ايجاد ويقع تارة بازاء العدم كالايجاد والايجاد والايجاد على الطلاقه والشك ان الوجود والعدم ليس شيء منهما محمولا مواطاة على زيد بل ملاك الحمل ان احدهما محمول اولا وبالذات فمتى كان احدهما محمولا كذلك جاز ارتفاعهما عنه بالاشتمال والوجود ليس الموجود شيء ليست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه فالعدم ليس بشيء ليست وجود لا يجوز ارتفاعهما عنه بل الارتفاع عنه ممتنع بالذات فالنقيضان لا يجوز ارتفاعهما عنه بل الارتفاع عنهما ممتنع بالذات سائر المفهومات المتصورية واستبان ان التناقض في بعض منها باعتبار الحمل مواطاة وفي بعض حرفا وتمثل عنه كثيرين الافاضل ثم ان القضية الخالية عن جهة قضية ما رفعها معنى سلبها والخالية سالبة القضية منها قضية موجبة هي سلبها والتناقض بين القضيتين انما هو باعتبار انهما لا تصدقان لانه فهما باعتبار الصدق والكذب لا باعتبار الحمل مواطاة وشائعا فاظهر منه ان نقيض المفهوم التصوري مفهوم تصوري نقيض المفهوم التصديقي مفهوم تصديقي وان نقيض الموجبة الكلية موجبة سلبها وقيض الموجبة الجزئية الجزئية بعض موجبة سلبها فذلك لعلم ان نقيض الموجبة الكلية هي السالبة الجزئية وان نقيض الموجبة الجزئية هي السالبة الكلية مبنى على الساعة وافاضة المساوي لا نقيض الحقيقي فعلى هذا لا بعد ولا محذور اصلا بمثل ذلك في بحث التناقض ثم اعلم ان التناقض بين المفهومات التصورية اذا كان باعتبار الحمل مواطاة فانها يستحيل ان يحمل احدهما على شيء مواطاة وكذا انما يستحيل ان يرتفعا عنها بان لا يكون شيء منهما محمولا عليه كذلك ولا يكون احدهما محمولا كذلك على نقض الآخر بمعلوم المعلوم المحمول على نقيضه وبمفهوم المحمول فلا يستحيل ان يحمل كذا مفهوم الكل على مفهوم الكبرى الذي خير فلك

وكذا لا يستحيل ان يحمل احد هما مواطاة على شئ والآخر يكون محمولا عليه اشتقاقا كما ان الوجود محمول بالاشتقاق على زيد وعلى نقيضه وهو اللا وجود و
محمول عليه مواطاة واذا كان باعتبار الحمل اشتقاقا فانه يستحيل اجتماعهما وارتفاعهما باعتبار ذينك الحملين فلا يستحيل ان يحمل كل واحد منهما على شئ
الآخر وعلى نقيضه صدقا عليه الآخر كالعدم المحمول كذلك على نفس الوجود وعلى افراده وذلك لانه يستحيل ارتفاعهما عن شئ بان لا يكون شئ منهما محمولا عليه
مواطاة على ذلك الشئ وان اقتضى في القضايا بانها باعتبار الصدق والكذب كما عرفت فلا يستحيل ارتفاعهما باعتبار الحمل مطلقا اي سواء كان مواطاة او اشتقاقا
وكذا لا يستحيل ارتفاع النقيضين مطلقا باعتبار الوجود الخارجي يعني يجوز ان لا يكون شئ من النقيضين موجودا في الخارج لجواز الامكان واللا امكان في الوجود
واللا وجود واللا امتناع واللا امتناع هل تقول ذلك ضروري في القضايا لان السبب جزء الامور الاعتبارية وكذا لا يستحيل اجتماع النقيضين .....

..... باعتبار التعقل والتصور لان العقل ان يتصور جميع الاشياء حتى النقيضين معا وكيف يستحيل مع ان العقل احد النقيضين دون السلب لا يمكن ان
تعقل الايجاب الذي هو عدم السلب مع انه مشتمل على تصور السلب فرع تصور الايجاب وكذا لا يستحيل ارتفاعهما بذلك الاعتبار اذ يجوز ان لا يتصور شيئا
من النقيضين وهذا ما يتعالى الذهن عنه فانا بالتحقيق الكلام في النقيض على وجه يدخل كثيرا من الشبه المذكورة في مواضع عديدة كما لا يخفى على من له تتبع وتدبر في العلوم

قد تمت بعون الملك القدير

هذه الرسالة الشريفة العلية المسماة بالرسالة في تحقيق الخلو الطبيعي والرسالة في تحقيق معنى ارتفاع النقيضين واجتماع
النقيضين اللذان صنفهما الفاضل الاجل الامجد محمد محمود الجونفوري صاحب شمس البازغة وافاض لي الفاضل الاجل
مولانا محمد هداية الله خان الرامفوري دام فيوضه بتصحيح الفاضل الجليل والعالم النبيل شمس العلماء المحققين
بحر التدقيق ذي الباع الطويل في العلوم العقلية والنقلية الذي غايته القصوى المنيل لكل سعادة الابدية
بالاز له مولانا المولوى السيد محمد فضل حق المخلص بالمولانا المولوى الحكيم السيد
محمد وزير حسن بن السيد عبد الحسن بن السيد صابر علي المرحوم المغفور العظيم الباد
البهاري دام بالفضائل ملء القرطاس والعالم الاعلم والفاضل الافخم الطبيب الاتم
الحكيم الاكرم مولانا المولوى الحكيم ذاكر احمد خان الرامفوري لازالت افاداته
صاحب العز والجاه عالم النخفي والجلي الدنيوي

محمد معشوق علي الكنتوري

عفا الله تعالى عنهم اجمعين

سنة تسع الاخرى بعد الف و
مائتين وثمانية وسبعين من
هجرة سيد المرسلين
صلى الله عليه وعلى
آله واصحابه اجمعين
آمين
آمين
آمين

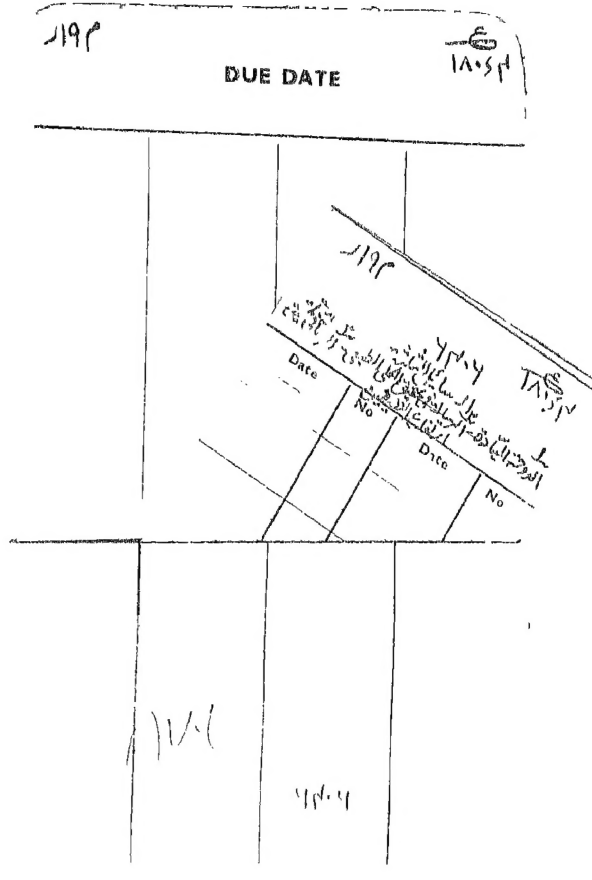
DUE DATE
Date
No
Date
No